الجمهور عن «PCR» الطلبة: قرارات تخبطية يامعالي وزير التربية

خاطب النائب فايز الجمهور وزير التربية الدكتور علي المضف : لك المايك معالي الوزير ، متسائلاً :إلى متى هذا التخبط؟ بناتنا وأبناؤنا تحت هذه الشمس الحارقة لإجراء مسحات PCR، قرارات تخبطية قبل 48 ساعة من الاختبارات».

جلسة الغد .. 21 رسالة واردة و9 طلبات تحقيق و20 تقريراً للجان البرلمانية

رياض عواد

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية غدا الثلاثاء للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 15 بندا و45 فقرة، والمشتمل على 20 تقريراً للجان البرلمانية المختلفة و9 طلبات تحقيق.

ومدرج على الجدول 21 رسالة واردة 34 شكوى و3 عرائض بالإضافة إلى مواصلة النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق 15 ديسمبر 2012.

وينظر المجلس في بند الاستجوابات حيث إنه مدرج على الجدول الاستجواب المقدم من النائبين د. أحمد مطيع العازمي وسعود أبو صليب إلى وزير الصحة والمكون من ثلاثة محاور، والاستجوابان المقدمان من النائب شعيب المويزري إلى وزيري الخارجية والمالية، والمقدم من النواب ثامر السويط وخالد العتيبي ود. عبد الكريم الكندري إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر علي صباح السالم.

ويشتمل الجدول على المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (61) لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع، والمداولة الثانية على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (3) لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر.

ويحتوي الجدول على بند برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر للسنوات (2020/2021–2023/2024) تطبيقا لنص المادة (98) من الدستور.

ويشمل جدول الأعمال البند الأول: التصديق على المضابط

والبند الثاني:

أولاً: كشف الأوراق والرسائل الواردة:

أدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة العادية المقرر عقدها بعد غد الثلاثاء الموافق 8 يونيو الجاري، 21 رسالة واردة، جاءت كما يلي:

1 – رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة عيد الفطر السعيد.

2 – رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة عيد الفطر السعيد.

3 – رسالة من مجموعة من الأعضاء يطلبون فيها تشكيل لجنة مؤقتة تكون نظيرة للجنة الوزارية لطوارئ كورونا لتقييم الإجراءات الحكومية بشكل دوري وتقديم التقارير العلمية بالاستعانة بالمتخصصين وذوي الخبرة. (في جلسة 13/4/2021 قرر المجلس تأجيل التصويت على هذه الرسالة).

4 – رسالة من عضو مجلس الأمة يوسف صالح الفضالة يتقدم بموجبها باستقالته من عضوية مجلس الأمة.

5 – رسالة من رئيس لجنة حماية الأموال العامة يطلب فيها تمديد تكليف اللجنة بدراسة الموضوعين المحددين بنص الرسالة لمدة شهر.

6 – رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تمديد تكليف اللجنة ببحث ومناقشة الاختبارات الورقية لطلبة الثاني عشر في ظل جائحة (Covid–19) لمدة أسبوعين.

7 – رسالة من رئيس لجنة الظواهر السلبية يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة أسباب انتشار ظاهرة الإدمان على المخدرات والممنوعات بهدف إيجاد السبل اللازمة لمعالجتها والحد من انتشارها.

8 – رسالة من رئيس لجنة الظواهر السلبية يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة أسباب ظاهرة جرائم القتل في المجتمع الكويتي والسبل المقترحة لمعالجة تلك الظاهرة من منظور شرعي واجتماعي ونفسي وقانوني.

12 – رسالة من عضو مجلس الأمة د. عبدالعزيز الصقعبي يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة ببحث أسباب تأخر الجهات الحكومية في تنفيذ مشاريع المدن العمالية، مع التأكد من توافر المواصفات الفنية العالمية لهذه المدن وتوافقها مع الاتفاقيات الدولية ومعايير حقوق العمال، على أن تقدم اللجنة تقريرها بهذا الشأن قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

13 – رسالة من عضو مجلس الأمة د. عبدالعزيز طارق الصقعبي وفايز غنام الجمهور، يطلبان فيها تكليف لجنة شوون الإسكان بمتابعة المؤسسة العامة للرعاية السكنية والجهات الحكومية الأخرى في طرح مناقصات البنية التحتية لمدينة جنوب صباح الأحمد وترسيتها بأقرب وقت ممكن والتأكد من توافر الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذه المناقصات، على أن تقدم اللجنة تقريرها بهذا الشأن قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

14 – رسالة من عضوي مجلس الأمة د. عبدالعزيز طارق الصقعبي وفايز غنام الجمهور، يطلبان فيها تكليف لجنة شوون الإسكان بمتابعة جهود المؤسسة العامة للرعاية السكنية والجهات الحكومية الأخرى في إزالة كافة العوائق الموجودة في مدينة جنوب سعد العبدالله والتأكد من قيام المؤسسة بإعداد مخططات المدينة على وجه السرعة لتوزيع القسائم السكنية على مستحقي الرعاية السكنية، على أن تقدم اللجنة تقريرها بهذا الشأن قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

15 – رسالة من عضوي مجلس الأمة د. عبدالعزيز طارق الصقعبي وفايز غنام الجمهور، يطلبان فيها تكليف لجنة شوون الإسكان بمتابعة الجهود الحكومية في تذليل كافة العوائق أمام أهالي المطلاع وجنوب عبدالله المبارك في بناء وتشييد مساكنهم وإيصال الخدمات لها وكذلك متابعتها في بناء وتشغيل المرافق التعليمية والصحية والخدمية وغيرها من المرافق الضرورية، على أن تقدم اللجنة تقريرها بهذا الشأن قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

16 – رسالة من عضوي مجلس الأمة د. عبدالعزيز طارق الصقعبي وفايز غنام الجمهور، يطلبان فيها تكليف لجنة شوون الإسكان بمتابعة الجهود الحكومية في إنهاء البنية التحتية لمنطقة جنوب خيطان وتسليم القسائم لمستحقيها في أقرب وقت ممكن، على أن تقدم اللجنة تقريرها بهذا الشأن قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

17 – رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها إعادة تكليف اللجنة بالتحقيق في موضوع الشهادات العلمية المزورة أو الوهمية.

18 – رسالة من عضو مجلس الأمة د. حسن عبدالله جوهر يطلب فيها موافقة المجلس الموقر على إحالة الاقتراحات بقوانين المحددة بنص الرسالة والمتعلقة بأوضاع غير محددي الجنسية من لجنة الشوون التشريعية والقانونية إلي لجنة غير محددي الجنسية عملا بنص المادة (55) من اللائحة الداخلية وذلك خلال أسبوعين من تاريخ الموافقة على هذا الطلب.

19 – رسالة من عضو مجلس الأمة عبدالله جاسم المضف يطلب فيها تكليف لجنة حماية الأموال العامة بدراسة المخالفات المالية والإدارية في هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، على أن تقدم اللجنة تقريرها في هذا الشأن خلال دور الانعقاد الأول.

20 – رسالة من رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل يطلب فيها موافقة المجلس على تمديد تكليفها لبحث حوادث الاعتداء الأخيرة على المرأة ومعرفة أسبابها حتى نهاية دور الانعقاد.

21 – رسالة من رئيسة لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل يطلب فيها موافقة المجلس على إحالة جميع الاقتراحات بقوانين المتعلقة بالمساعدات العامة والمعروضة على جدول أعمال لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل للاختصاص وفقا للمادة (58) من اللائحة الداخلية للمجلس.

جلسة سابقة

«الصحية» استمعت لإجراءات وزارة الصحة في التعامل مع المتحور الهندي

عقدت لجنة الشؤون الصحية – خلال اجتماعها أمس مع وزير الصحة الشيخ باسل الصباح وقيادات الوزارة – التطورات ذات الصلة بمواجهة فيروس كورونا المستجد، ومدى جاهزية الحكومة للتعامل مع «المتحور الهندي»، فيما جددت اللجنة دعوتها إلى إجراء اختبارات الثاني عشر «أون لاين» وليس ورقيا .

وذكر مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح صحافي ان اللجنة استمعت إلى إجراءات وزارة الصحة وكل التفاصيل في كيفية التعامل مع المتحور الهندي والقادمين من الدول التي ينتشر فيها هذا الفيروس . وأوضح ان الوزارة أبلغت اللجنة انه تم تطعيم 27 ألف طالب من أصل 50 ألفا قبل يومين فقط من اختبارات الثاني عشر، وهناك من يرفض التطعيم ،مشيرا إلى ان اللجنة طلبت دور الوزارة تجاه من لم يتم تطعيمهم حتى الآن، فأكدت وزارة الصحة ان وزارة التربية هي المعنية اعتماد الاختبارات الورقة أو "أون لاين" ، يعني " كل واحد يقط المشكلة على الثاني".

وأضاف حماد نحن قلنا لهم ان أبناءنا أمانة في رقبتكم ، ولا يجوز اجراء الاختبارات الورقية ما لم يتم تطعيم الجميع ، لذا يجب على وزير التربية مراعاة هذا الظرف وإجراء الاختبارات "أون لاين" لان الوقت لن يكفي لتطعيم جميع الطلبة .

لجنة الشؤون الصحية

«البيئة» ناقشت تأثير منطقة الشدادية الصناعية على المناطق السكنية والمحيطة بها

رياض عواد

ناقشت لجنة شؤون البيئة البرلمانية امس الأثر البيئي لمنطقة الشدادية الصناعية على المناطق السكنية كالمطلاع وجنوب سعد العبدالله وجامعة الكويت والمناطق السكنية

وقال رئيس اللجنة الدكتور حمد المطر عقب الاجتماع إن "ما يهمنا في أي مشروع صناعي توافر الاشتراطات البيئية وناقشنا في اللجنة منطقة الشدادية الصناعية ومساحتها 50 مليون متر مربع، وطالبنا بضرورة توفير المراقبة عن طريق الانترنت بشكل لحظي لأي تلوث بالهواء ليتم رصده والتعامل معه، وعموما مشروع الشدادية أوكل إلى شركة ولكن حدث خلاف معها ولم تستكمل المشروع الذي بلغت قيمته 84 مليون دينار، مطالبا وزير التجارة بتنفيذ المشروع بعدما نفذ منه 30 في المئة فقط.

وأكد المطر أن "تطوير الصناعة هو الرافد الرئيس لتنويع مصادر الدخل والتوسع في القطاع الصناعي مهم مع أهمية اتباع الضوابط الصحية، مشيرا إلى أن الاجتماع تطرق إلى الشعيبة وصبحان الصناعية، داعيا وزير البلدية ومدير عام البلدية لاستعجال تخصيص المساحة المخصصة لمعالجة وحدة المخلفات السائلة.

وطالب بالتوسع في القطاع الصناعي واستثماره ليكون مصدرا من مصادر الدخل بدلا من الاعتماد الكلي على النفط، مشيرا الى أن إعادة تدوير النفايات سيكون له دور في توفير الطاقة والمحافظة على البيئة بالإضافة إلى دوريه التنموي والاقتصادي.

«المالية» شكلت لجنة فنية لدراسة مشروع قانون الصكوك الحكومية

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعا أمس الأحد لمناقشة مرسوم رقم 255 لسنة 2019 بإحالة مشروع قانون في شأن الصكوك الحكومية.

وقال رئيس اللجنة المهندس أحمد الحمد إن مشروع القانون المقدم من الحكومة في الفصل التشريعي السابق مكون من ماده 38 بالإضافة إلى المذكرة الإيضاحية.

وأضاف أن هذا المشروع يناظر وجود السندات، مبيناً أن اللجنة دعت الحكومة إلى النظر لتجارب الدول الأخرى المجاورة في هذا الشأن.

وذكر الحمد أن اللجنة استمعت إلى أراء النواب والفريق الحكومي وانتهت إلى تشكيل فريق عمل من المكتب الفني للجنة المالية والجهات المختصة من الحكومة لمراجعة المواد الـ38 الموجودة بالقانون بدقة.

ولفت إلى أن القانون يغلب عليه الطابع لافني، إذ أن هناك مستجدات في الساحة الاقتصادية ويجب أن يكون القانون متماشياً معها، فضلا عن أنه يحتاج إلى مراجعة دقيقة.

وقال الحمد إن اللجنة أمهلت فريق العمل مدة أسبوعين لمراجعة المواد ورفع التقرير إلى اللجنة حتى تتم مناقشة القانون وإقراره.

واختتم الحمد تصريحه بقوله" حضر الاجتماع محافظ البنك المركزي وممثلون عن هيئة أسواق المال وهيئة الدين العام الموجودة في وزارة المالية".

جانب من اجتماع المالية

نواب يقترحون إضافة الأسلاك الكهربائية والأنابيب والأصباغ ضمن المواد المدعومة للحاصلين على قرض البناء

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بتعديل المادة رقم (28د) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب سعد الخنفور والصيفي مبارك الصيفي وأسامة المناور وأسامة الشاهين ومبارك الحجرف، بإضافة مواد الأسلاك الكهربائية و(البابيبات) الأنابيب والخطوط الصحية والأصباغ لمستحقي المواد المدعومة على أن تكون الأولوية للمنتج الكويتي.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى :تعدل المادة (28د) لتكون على النحو التالي:

– يمنح الحاصل على (قرض للبناء) مواد بناء مدعومة تشمل جميع المستلزمات التي يحتاجها البناء بقيمة لا تتجاوز (30) ألف دينار كويتي، بالإضافة إلى القرض، ويصدر قرار من وزير التجارة يحدد فيه المواد التي يشملها الدعم وكمياتها، على أن تدخل المواد المتعلقة بالكهرباء كالأسلاك الكهربائية وغيرها وكذلك الأنابيب والخطوط الصحية ومواد الأصباغ ضمن احكام هذا القانون.

2. تشكل لجنة مشتركة من وزارة التجارة والصناعة وبنك التسليف والادخار لفحص الطلبات المقدمة من الحاصلين على قروض بناء والذين باشروا البناء بالفعل قبل صدور هذا القانون، وما زالوا في مراحله المختلفة ولم يصلهم التيار الكهربائي، وذلك لتحديد احتياجاتهم من المواد المدعومة بما لا يجاوز ثلاثين ألف دينار كويتي .

3. الحاصل على قرض لشراء سكن – في حاله حاجته للترميم – يخصص له رصيد من المواد المدعومة بقيمة لا تجاوز (30.000 د.ك) ثلاثين ألف دينار كويتي، وذلك بالاستثناء من شروط بنك التسليف والادخار.

4. مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الصادرة بهذا الشأن تعطى عند تحديد المواد المدعومة افضلية للمنتجات الكويتية أو المنتجات ذات المنشأ الوطني بنسبة لا تزيد على 10% من أسعار مثيلاتها من المنتجات الأجنبية.

ولوزير التجارة والصناعة في الحدود السابقة تعديل النسب المشار إليها في الفقرة السابقة بشأن المنتجات الكويتية أو المنتجات ذات المنشأ الوطني .

مادة ثانية: يلغي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

سبق أن وافق مجلس الأمة في جلسته بتاريخ 22/1/2014 على اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة رقم (28) مكرر (د) الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (بمنح الحاصل على قرض بناء مواد بناء مدعومة تشمل جميع الملتزمات التي يحتاجها البناء بما لا يتجاوز ثلاثين ألف دينار كويتي).

وقد سبق ان أصدرت وزارة التجارة القرارات الوزارية المنظمة للقانون المذكور أعلاه لا سيما القرار الوزاري رقم 232/2018 بخيارات المواد الإنشائية المدعومة، والقرار رقم 1/2021 بالسماح باستبدال قيمة المواد الاختيارية ضمن دعم المواد الانشائية.

جانب من النواب

اقتراح نيابي بصفة الاستعجال لتعديل قانون الرعاية السكنية

تقدم النائب سعد الخنفور وأربعة نواب باقتراح بقانون بصفة الاستعجال للتعديل على قانون الرعاية السكنية يتاح بموجبه دخول المواد المتعلقة بالكهرباء كالأسلاك الكهربائية وغيرها وكذلك الأنابيب والخطوط الصحية ومواد الاصباغ ضمن مواد الدعم التي يشملها القانون.

وقال الخنفور في المذكرة الإيضاحية للقانون إنه سبق أن وافق مجلس الامة في جلسته بتاريخ 22/1/2014 على اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة رقم (28) مكرر (د) إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (بمنح الحاصل على قرض بناء مواد بناء مدعومة تشمل جميع الملتزمات التي يحتاجها البناء بما لا يتجاوز ثلاثون ألف دينار كويتي...).

وأشار إلى أنه سبق أن أصدرت وزارة التجارة القرارات الوزارية المنظمة للقانون ذاته، لا سيما القرار الوزاري رقم 232/2018 بخيارات المواد الانشائية المدعومة، والقرار رقم 1/2021 بالسماح باستبدال قيمة المواد الاختيارية ضمن دعم المواد الإنشائية.

وأضاف: وسعياً منا لتخفيف الأعباء على كاهل المواطنين في بناء وترميم قسائمهم السكنية.

سعد الخنفور